



التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات

صياغة المستقبل الذي نريده

Environmental legislation as an entry point for achieving sustainability in universities

Shaping the future we want

حنان محمد القيسي *

كلية القانون/ الجامعة المستنصرية

dralimajeed82@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 2025/09/25

تاريخ قبول المقال: 2025/08/20

تاريخ إرسال المقال: 2025/06/20

ملخص:

تقوم الجامعات منذ نشأتها كمؤسسات تعليمية عليا بدور مهم وأساس في تلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمع سواء أكان المجتمع محلياً أم عالمياً. ونظراً للتوجه العالمي الحالي لقضايا البيئة عامة والبيئة الخضراء خاصة ودخول المفاهيم الخضراء في كافة القضايا والمجالات المختلفة ومنها التعليم، فقد تحتم على الجامعات أن تشارك في معالجة القضايا البيئية والمحافظة على الحياة البيئية النظيفة لمستقبل الأجيال القادمة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال وظائف الجامعة المختلفة. وهذا ما نراه جلياً في جهود الجامعات خلال العقدين الماضيين، فقد انخرطت الجامعات في ادماج التنمية المستدامة في أنظمتها الأكاديمية.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور التشريعات البيئية في تحويل الجامعات إلى مؤسسات رائدة في مجال الاستدامة، من خلال تحليل الإطار القانوني الحالي وتحديد الثغرات التشريعية التي تعيق تحقيق هذا التحول، فضلاً عن تحليل ما إذا كانت هذه التشريعات تؤدي إلى المزيد من تنفيذ التنمية المستدامة داخل

* المؤلف المرسل

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

المؤسسة الأكاديمية. وقد خلصت الدراسة إلى أن غياب الإطار التشريعي البيئي المتكامل يحد من فاعلية مبادرات الاستدامة الجامعية، بينما تبرز الحاجة إلى تشريعات بيئية تشمل حوافز مالية وعقوبات رادعة ودمجاً للاستدامة في المناهج التعليمية.

الكلمات المفتاحية: التشريعات البيئية، الغسل الأخضر، الاستدامة الجامعية، الجامعة الخضراء، التلوث.

Abstract

Since their inception as higher education institutions, universities have played a significant and fundamental role in meeting the diverse needs of society, both locally and globally. Given the current global focus on environmental issues in general, and the green environment in particular, and the incorporation of green concepts into all areas and fields, including education, it has become imperative for universities to participate in addressing environmental issues, preserving a clean environment for future generations, and achieving sustainable development through various university functions. This is evident in the efforts of universities over the past two decades, as they have engaged in integrating sustainable development into their academic systems.

This study aims to explore the role of environmental legislations in transforming universities into leading institutions in the field of sustainability. It analyzes the current legal framework and identifies legislative gaps that hinder this transformation. It also analyzes whether these legislations lead to greater implementation of sustainable development within academic institutions. The study concludes that the absence of an integrated environmental legislative framework limits the effectiveness of university sustainability initiatives, on the other hand the study highlights the need for environmental legislation that includes financial incentives, deterrent penalties, and the integration of sustainability into educational curricula.

Keywords: Environmental legislation, greenwashing, university sustainability, green university, pollution.

المقدمة

تم الاعتراف الدولي رسمياً بأن التعليم يلعب دوراً مهماً في تعزيز حماية البيئة والحفاظ عليها، وذلك في مؤتمر ستوكهولم عام 1972 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1972). ومنذ ذلك الحين انخرطت مؤسسات التعليم العالي في جهود تهدف إلى دمج البيئة والتنمية المستدامة بشكل أفضل في أنظمتها (بما في ذلك

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

الإطار المؤسسي، والتعليم، والبحث، وعمليات الحرم الجامعي، والتواصل والتعاون، وتجارب الحياة في الحرم الجامعي، والتقييم وإعداد التقارير).⁽¹⁾

تُعد الجامعات ركيزة أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية. ومؤسسات التعليم العالي مذكورة على وجه التحديد في إطار الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن جودة وشمولية التعليم، إلا أن تأثيرها يمتد في الواقع إلى جميع الأهداف من خلال التدريس والتعلم ومخرجات البحث والمبادرات التي يقوم بها الطلاب الجامعيين. وتساهم مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية كونها إحدى أهم حاضنات الأفكار والحلول للمشاكل العالمية مما يجعلها قادرة على إحداث تأثير إيجابي.

ويواجه العراق كغيره من الدول في المنطقة العربية قضايا بيئية عديدة ونقص في المياه والجفاف والتصحر وتلوث الهواء وتغير المناخ وارتفاع استهلاك الطاقة، ولم يعد الاهتمام بالبيئة من القضايا الفرعية التي تهتم بها الجهات المختصة بحماية البيئة فقط بل باتت قضية تهدد العالم بأكمله بل وتشغله وتُعد من أجله المؤتمرات وتبحث في سبيل مواجهته الحلول، ومن هنا تعالت الأصوات حول الاستدامة وأهميتها في العالم على كافة القطاعات ومنها قطاع التعليم والدور الذي تقوم به الجامعات في سبيل دعم الاستدامة في العالم والتوعية بأهمية الوعي بالتلوث البيئي ومخاطره.

ومع ذلك، تواجه العديد من الجامعات تحديات في تبني ممارسات مستدامة من دون وجود إطار تشريعي ملزم أو أن النصوص القائمة غير كافية ولا تواجه التحديات البيئية بكفاءة لإن التحول نحو الاستدامة يتطلب أكثر من المبادرات الطوعية، إذ يحتاج إلى إطار تشريعي واضح يفرض معايير بيئية ملزمة ويوفر آليات للمساءلة.

أولاً- أهمية البحث: تتبع أهمية البحث في الرغبة في تقديم رؤية عملية للسلطتين التشريعية والتنفيذية لتعزيز التشريعات البيئية في قطاع التعليم العالي من ناحية، وإثراء الأدبيات الأكاديمية حول العلاقة بين

¹ - Rodrigo Lozano et al, A review of commitment and implementation of sustainable development in higher education: results from a worldwide survey, , Journal of Cleaner Production, Volume 108, Part A, 1 December 2015, P. 1.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

التشريعات البيئية واستدامة الجامعات من ناحية ثانية، وأخيراً توجيه الجامعات نحو تبني ممارسات مستدامة عبر تلك التشريعات.

ثانياً- مشكلة البحث: أسلفنا أنه على الرغم من الجهود التطوعية لبعض الجامعات لتعزيز الاستدامة إلا أن التزامها يظل محدوداً من دون وجود تشريعات متخصصة واضحة تلزم الجامعات بتبني سياسات مستدامة في جوانب مثل إدارة الطاقة، النفقات، والمناهج التعليمية.

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس: كيف يمكن للتشريعات البيئية أن تحوّل الجامعات إلى حاضنات للاستدامة؟ وينبع منه أسئلة فرعية مثل ما مدى فعالية التشريعات البيئية الحالية في تعزيز استدامة الجامعات؟ ما هي التحديات التي تواجه الجامعات في تطبيق الاستدامة؟ كيف يمكن تصميم تشريعات بيئية تحوّل الجامعات إلى نماذج رائدة في الاستدامة؟ وما الأثر المترتب على عدم وضوح التشريعات البيئية الخاصة باستدامة الجامعات وضعف التنسيق بين السياسات التعليمية والتشريعات البيئية؟ وبشكل عام هل ساهم التشريع في جعل التزام الجامعات بتنفيذ التحول نحو التنمية المستدامة أفضل داخل الجامعات أم لا؟

ثالثاً- أهداف البحث: يمكن للتشريعات البيئية أن تلعب دوراً كبيراً في تعزيز استدامة الجامعات وضمان ممارسات بيئية مسؤولة. من خلال فرض قوانين واضحة وفعّالة، تُمكن الجامعات من أن تصبح نماذج للاستدامة البيئية وتُساهم في التعليم والبحث حول قضايا البيئة، لذا يسعى البحث إلى إثبات ذلك الدور من خلال دراسة التشريعات البيئية العراقية النافذة وتأثيرها على استدامة الجامعات، وتحديد الثغرات التشريعية التي تعيق تحقيق الاستدامة في المؤسسات التعليمية، كما تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية استخدام التشريعات البيئية كأداة فاعلة لدفع الجامعات نحو تبني سياسات واستراتيجيات مستدامة.

رابعاً- خطة البحث: سنتطرق للأفكار الرئيسة للبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: دور التشريع في تحقيق استدامة الجامعات

المطلب الثاني: مسؤولية الجامعة بيئياً

المطلب الأول: دور التشريع في تحقيق استدامة الجامعات

تشهد المنافسة بين الجامعات في مختلف أنحاء العالم حدة متزايدة منذ عقود، وهي تُكافح الآن من أجل استقطاب المواهب وتمويل البحوث. وبالتالي فإن مرحلة جديدة من المنافسة الحادة بدأت تبرز مع الضغوط المسطرة على مفهوم الجامعة التقليدية نفسه، وتفكيك مختلف الوظائف التي تضطلع بها⁽²⁾، وتقوم الجامعات منذ نشأتها بدور مهم وأساس في تلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمع، سواء أكان المجتمع محلياً أم عالمياً، ومن بين تلك الاحتياجات التوجه للاستدامة بأهدافها المختلفة.

يُشير مفهوم الاستدامة للجامعات إلى القدرة على التحول لجامعات خضراء⁽³⁾ من خلال تنفيذ ممارسات بيئية تُحافظ على البيئة للأجيال القادمة، وتؤثر على جميع جوانب الجامعة من البنية التحتية إلى التدريس إلى البحث العلمي، بما يضمن تحسين الأداء البيئي للجامعة عن طريق تقليل استهلاك الموارد، والحد من التلوث، وتعزيز التوعية البيئية بين الطلاب وهيئة التدريس.

والجامعات الخضراء بصفة عامة تُشير إلى الممارسات الصديقة للبيئة التي تقوم بها الجامعات للاستفادة من الموارد الطبيعية دون الإضرار بها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها بوضع بصمة بيئية للجامعة في تعاملاتها مع الأبعاد البيئية من طاقة ومياه وكهرباء وغيرها، من خلال ما تقدمه من برامج وأنشطة وخدمات فعالة لإعادة التدوير للخامات بما يُشجع على نشر أنماط الحياة المستدامة بالمجتمع حولها.⁽⁴⁾

فالجامعة الخضراء هي مؤسسات تعليمية تتميز بحرم جامعي أخضر يحقق مستوى أكثر تقدماً في التنمية المستدامة، وتتشارك مع المشكلات البيئية لحل أزماتها من خلال تبني أبعاد الإطار المؤسسي

² - مايكل باربر وكيثلين دونيلي وسعد رضوي، انهيار جليدي قادم- التعليم العالي والثورة المقبلة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم والبحث العلمي، مارس ٢٠١٣، ص ١٧.

³ - الجامعات الخضراء ظهر مفهوم الجامعة الخضراء أول مرة كمقترح في إعلان البيئة البشرية في الصين عام ١٩٧٢م وتبع ذلك توقيع ٣٢ جامعة على مجموعة من الأبعاد للجامعة الخضراء عام ١٩٩٨م للتحول لجامعات خضراء وتبع ذلك العديد من الجهود العالمية حتى تم اعتماد أداة تصنيف الحرم الجامعي للجامعات الخضراء GUCN.

⁴ - هدى معوض عبد الفتاح، جامعة الفيوم جامعة خضراء داعمة للبحث العلمي المستدام، مجلة كلية التربية جامعة سوهاج، الجزء ٩١، ٢٠٢١، ص ٤٠٣٥.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

الأخضر الذي يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية، وكذلك التعليم الأخضر، والأبحاث الخضراء الداعمة للاقتصاد الأخضر وخدمة البيئة".⁽⁵⁾

وتُعد الجامعة الخضراء أحد أهم التوجهات التي تبذل فيها مؤسسات التعليم العالي جهودها للتوجه لها تنفيذاً لمبادئ التنمية المستدامة وحماية البيئة في أنشطتها المختلفة، عن طريق إعادة هيكلة عملياتها الإدارية وبرامجها البحثية لتطوير بحوث التكنولوجيا الخضراء والمناهج المستدامة لتنمية المسؤولية المجتمعية لأعضائها من خلال الحرم الأخضر الجامعي.⁽⁶⁾

وإذا كانت الاستدامة البيئية التحدي الأكبر للجامعات في القرن الحادي والعشرين، فلا جدال في أن يساهم المشرع في تعزيز قدرة تلك الجامعات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة البيئية⁽⁷⁾. ويتدخل المشرع برأينا من ناحيتين أساسيتين، تتعلق الأولى بإلزام الجامعات ببعض الممارسات البيئية ضمن الحرم الجامعي، وثانيهما دور التشريعات في جعل الجامعات مساهماً رئيساً في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال البحث العلمي والتوعية، وهذا ما سنبينه في الفرعين الآتين:

الفرع الأول: إلزام الجامعات ببعض الممارسات البيئية ضمن الحرم الجامعي

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبيئة مجموعة من المعايير الأساسية التي تعمل في إطارها الجامعات الخضراء ويتم تقييم الجامعات وفقاً لما حققته من تلك المعايير، وقد أدرجت التشريعات البيئية العراقية عديداً من هذه المعايير، إلا أننا سنركز على أكثرها أهمية وعلى النحو الآتي:

⁵ - رواء محمد عثمان صبيح، الجامعات الخضراء ببعض الدول الأجنبية وعلاقتها بالتنمية المستدامة وامكان الاستفادة منها في الجامعات المصرية، مجلة كلية التربية جامعة المنوفية، المجلد ٣٧، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ١٦٨.

⁶ - Jasmin Godemann, Jan Bebbington, Christian Herzig, Jeremy Moon, Higher education and sustainable development: Exploring possibilities for organisational change, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Volume 27 Issue 2, 2014, p. 218.

⁷ - تشير في هذا الصدد إلى إطلاق وزارة البيئة مبادرة "الجامعة المستدامة" لتعزيز دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كانون الأول من عام ٢٠٢٤، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الوزارات وتحقيق الاستدامة البيئية، وذلك بهدف تعزيز الوعي البيئي لدى الجامعات وتحفيزها على تنفيذ مشاريع بيئية تساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترسيخ ثقافة الاستدامة بين الطلاب. للمزيد ينظر: <https://moen.gov.iq/en/News28>

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

أولاً- الطاقة المتجددة ⁽⁸⁾ **والحد من تلوث البيئة:** يشترط المشرع على الجامعات استخدام الطاقة المتجددة في المباني الجامعية، إذ تُعدّ الطاقة الشمسية مصدراً نظيفاً ومتجديداً للكهرباء يُعتمد عليه بدلاً من الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة الكهربائية التي تعتمد على الوقود الأحفوري الذي يقوم عليه نظام الطاقة الحالي، والذي يُعدّ من أكبر أسباب تغير المناخ والمسؤول الأول عن زيادة نسبة الانبعاثات الكربونية والغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتُمثل الطاقة المتجددة فرصة اقتصادية رئيسة من جهة كما أن موقع الجامعة المتمثل في مساحة الحرم الجامعي وما به من مساحات مفتوحة ومساحات خضراء وبنيتها التحتية، يعطي تصوراً أساسياً تجاه جامعة صديقة للبيئة.

ويُلزم قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل الجامعات بالعمل على استخدام تقنيات الطاقة المتجددة للتقليل من التلوث ⁽⁹⁾، كما أنها تلتزم، بعدها من بين الجهات التي ينتج عن بعض نشاطاتها تلوث بيئي، بتوفير وسائل ومنظومات معالجة التلوث باستخدام التقنيات الأنظف بيئياً وتشغيلها والتأكد من كفاءتها ومعالجة الخلل حال حدوثه، وتلتزم أيضاً بتوفير أجهزة قياس ومراقبة الملوثات وحسب طبيعتها. ⁽¹⁰⁾

كما يمنع القانون نفسه الجامعات من المساهمة في انبعاث الأبخرة أو الغازات أو الدقائق الناجمة عن عمليات إنتاجية أو حرق وقود إلى الهواء إلا بعد إجراء المعالجات اللازمة، كما يمنعها من استخدام محركات أو مركبات ينتج عنها عادم أعلى من الحدود المسموح بها في التشريعات البيئية الوطنية، فضلاً عن منع حرق المخلفات الصلبة إلا في الأماكن المخصصة من الجهات ذات العلاقة وفق أسلوب آمن بيئياً. ⁽¹¹⁾

⁸ - عرفت الفقرة (تاسع عشر) من قانون حماية وتحسين البيئة في العراق رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ الطاقة المتجددة بأنها "الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد ولا يمكن أن تنفذ وتشمل الطاقة المتحررة عن الشمس والمياه والرياح والأمواج وعن حركة المد والجزر وتختلف عن الطاقة المتحررة عن الوقود الاحفوري لكون مخلفاتها لا تحتوي على ملوثات للبيئة".

⁹ - المادة (٩/رابعاً) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

¹⁰ - المادة (٩/أولاً وثانياً) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

¹¹ - المادة (١٥، أولاً وثانياً وثالثاً) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

ويمنع القانون الجامعات من رش أو استخدام مبيدات الآفات أو أية مركبات كيميائية أخرى لأغراض بحثية أو غيرها إلا بعد مراعاة الشروط والضوابط المعتمدة بيئياً وبما يكفل عدم تعرض الإنسان وعناصر البيئة الأخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة آنياً ومستقبلاً لأثارها الضارة.⁽¹²⁾

أما قانون مكافحة التدخين رقم ١٩ لسنة ٢٠١٢، فقد حظر التدخين داخل مباني الهيئات الرئاسية والوزارات والدوائر والمؤسسات التعليمية والتربوية والصحية والمطارات والشركات والمصانع في المحافظات كافة⁽¹³⁾، ولا تخرج الجامعات عن هذا الحظر بطبيعة الحال.

والحق أن هنالك توجهاً في الجامعات العراقية إلى ممارسات صديقة للبيئة مثل ترشيد استخدام الطاقة داخل الحرم الجامعي، سواء داخل قاعات التدريس والمدرجات في غير أوقات الدراسة أم المكاتب الإدارية في غير أوقات العمل لمنع إهدار الطاقة وتحقيق الاستخدام الأمثل لها، والتوجه نحو استخدام بدائل نظيفة للطاقة، كالطاقة الشمسية على الأقل بالنسبة للإنارة الخارجية في الجامعة، فضلاً عن حملات التشجير التي تقوم بها جميع مؤسسات التعليم العالي سنوياً، الأمر الذي من شأنه تقليل معدل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من الأنشطة في داخل الجامعة. ولا يفوتنا الإشارة إلى منع التدخين في أروقة المؤسسات التعليمية كافة.

ثانياً- فرض فرز النفايات⁽¹⁴⁾ وإعادة تدويرها: يشترط المشرع إعادة تدوير المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي ومنها على سبيل المثال تدوير الورق البلاستيك المخلفات المعدنية، الزجاج، ومعالجة النفايات السامة، إذ إن الإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة فيما يضمن حماية البيئة من التلوث وتحسين الوضع الاقتصادي والبيئي.

¹² - المادة (٢٠/أولاً) من قانون مكافحة التدخين رقم ١٩ لسنة ٢٠١٢.

¹³ - المادة (٤/أولاً) من قانون مكافحة التدخين رقم ١٩ لسنة ٢٠١٢.

¹⁴ - والنفايات على نوعين فقد تكون عادية عرفت المادة (٢/عاشراً) من قانون حماية وتحسين البيئة بأنها "المواد الصلبة أو السائلة أو الغازية غير القابلة للاستخدام أو التدوير الناجمة عن مختلف أنواع النشاطات"، وقد تكون خطرة عرفت المادة (٢/عاشراً) بأنها "النفايات التي تسبب أو يحتمل أن تسبب نتيجة لمحتوياتها من المواد ضرراً خطيراً للإنسان أو البيئة".

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

وقد منع قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل الجامعات من إنتاج أو نقل أو تداول أو إدخال أو تخزين أو التخلص من النفايات الخطرة أو الإشعاعية إلا باستخدام الطرق السليمة بيئياً⁽¹⁵⁾. في حين تلزم تعليمات إدارة النفايات الخطرة رقم (٣) لسنة ٢٠١٥ الجامعات -بعدها منتجاً للنفايات- بتحديد أنواع النفايات والعمل على تقليل حجمها كمّاً ونوعاً ومعالجتها عند مصدر إنتاجها باتتباع طرق سليمة بيئياً⁽¹⁶⁾، كما ألزمت الجامعات بتجميع وتخزين النفايات تمهيداً لمعالجتها داخل النشاط أو نقلها إلى موقع آخر لمعالجتها أو التخلص منها مع فصل النفايات الخطرة عن غير الخطرة منها لإعادة الاستخدام أو التدوير أو المعالجة⁽¹⁷⁾، فضلاً عن إلزام الجامعات باستحصال الموافقات البيئية اللازمة قبل القيام بأي عملية معالجة أو تخزين أو التخلص منها أو نقل النفايات⁽¹⁸⁾.

ولتحقيق هذا البعد تقوم الجامعات الخضراء بعمليات التدوير للمخلفات بها، وتوفير برامج توعوية حول خطورة المخلفات والطرق الآمنة في التعامل معها، وتوفير حاويات آمنة الحفظ لنقل المخلفات، وتوفير حاويات متخصصة وفقاً لأنواع النفايات سهلة الاستخدام، وتوفير لافتات ونشرات ودورات تدريبية وورش عمل حول تدوير النفايات وإعادة استخدامها، فضلاً عن إدارة الحرم الجامعيّ من خلال المكاتب الخضراء التي تعمل بدون أوراق، في سياق التحول للجامعة الذكية.

ثالثاً- تشجيع استخدام تقنيات ترشيد المياه: تعد المياه عنصراً جوهرياً من عناصر التنمية المستدامة، ولذا فإنها تُمثل بعداً مهماً من أبعاد الجامعة الخضراء، إذ أثبتت البحوث أن للنظم الأيكولوجية دوراً رئيساً في الحفاظ على المياه كمّاً ونوعاً، وإن إدارة المياه ترتبط بالريّ وتوفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية.

وتتولى الجامعات الخضراء تحقيق هذا المعيار عن طريق إعادة تدوير المياه المستخدمة داخل الحرم الجامعيّ الأخضر، وعمل الندوات والدورات التدريبية والمسابقات العلمية لأعضاء الحرم الجامعيّ حول توفير وترشيد استخدام مصادر المياه والحفاظ عليها، وتوفير محطات لمعالجة مياه الصرف الصحيّ، وإقامة

15 - المادة (٢٠/ثانياً) من قانون مكافحة التدخين رقم ١٩ لسنة ٢٠١٢.

16 - المادة (٢/أولاً) من تعليمات إدارة النفايات الخطرة رقم (٣) لسنة ٢٠١٥.

17 - المادة (٢/ثانياً) من تعليمات إدارة النفايات الخطرة رقم (٣) لسنة ٢٠١٥.

18 - المادة (٢/ثالثاً) من تعليمات إدارة النفايات الخطرة رقم (٣) لسنة ٢٠١٥.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

بحيرات صناعية للمياه الطبيعية في الحرم الجامعي يستفاد منها في سقي الاشجار والنباتات، واستخدام الصنابير التي تغلق أوتوماتيكيا لتوفير المياه.

وبقصد حماية الموارد المائية يحظر قانون حماية وتحسين البيئة الجامعات، على سبيل المثال، بتصريف أية مخلفات سائلة أو صناعية أو خدمية أو زراعية إلى الموارد المائية الداخلية السطحية والجوفية إلا بعد إجراء المعالجات اللازمة عليها بما يضمن مطابقتها للمواصفات المحددة في التشريعات البيئية الوطنية والاتفاقيات الدولية⁽¹⁹⁾، كما يمنع الجامعات من ربط أو تصريف مجاري المختبرات إلى شبكات تصريف مياه الأمطار.⁽²⁰⁾

الفرع الثاني: دور التشريعات في جعل الجامعات مساهماً رئيساً في تحقيق الاستدامة البيئية

إن الكليات والجامعات هي مؤسسات تضم مرافق كبيرة تشمل العديد من وظائف المجتمع الصغير مثل الإسكان والمختبرات والمرافق الترفيهية وعمليات النقل والأراضي والأنشطة الزراعية والمباني المكتبية والفصول الدراسية. إذ تعمل الجامعات الكبيرة مثل المدن الصغيرة ويمكن أن يكون لها تأثير بيئي كبير على المستوى المحلي.

ومن ثم فقد ظهر توجهاً عالمياً نحو استدامة الجامعات بيئياً، أي أصبحت الجامعات هي الجهات الفاعلة الرئيسية في التنمية المستدامة من خلال توليد المعرفة الجديدة وكذلك المساهمة في تطوير الكفاءات المناسبة ورفع مستوى الوعي بالاستدامة. مما أدى لأن تتحمل الجامعة دوراً محورياً في مجال البحث العلمي واعداد الباحثين الذين يعملون في المركز البحثية وخارجها وأيضاً تقديم برامج تعليمية متخصصة في مجال البيئة يمكنها أن تسهم في رفع مستوى الوعي البيئي والثقافي بالاستدامة، والاسهام بدور حاسم في مواجهة تلك المخاطر والتحديات وأداء دورها التنموي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽²¹⁾، فضلاً عن دورها في

¹⁹ - المادة (١٤/أولاً) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

²⁰ - المادة (١٤/ثانياً) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

²¹ - UIGWURN, Green Metric World University Ranking, Innovation, Impacts and Future Direction of Sustainable Universities, Universities Indonesia, 2023, p. 2.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

إنتاج المعرفة وتخريج كوادر قادرة على مواجهة التحديات البيئية، وبما يقلل من التناثر بين ما يتم تدريسه وما يجب تعلمه لضمان التنمية المستدامة والاستفادة من التكنولوجيا والموارد التعليمية المفتوحة والتعليم عن بعد.

ويتضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ضمان اكتساب جميع المتعلمين للمعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة وأنماط الحياة المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف، والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030. (22)

وقد قبلت العديد من الجامعات والكليات دورها في تشكيل البيئة السياسية الوطنية والدولية والمساهمة في عمليات التغيير، وأعربت عن التزامها بالاستدامة من خلال بيانات وأفعال مختلفة. ويبدو أن هذه المبادرات لها تأثير "داخلي" في الغالب لأنها تشجع عادة ظهور استراتيجيات مؤسسية ذات صلة معنية بسياسات التعليم وتصميم المناهج وأساليب التدريس وعمليات الحرم الجامعي وما إلى ذلك، وفي بعض الحالات، يتم التفكير في إنجازات مؤسسات التعليم العالي ورصدها نحو التحول المؤسسي من خلال تقارير الاستدامة. (23)

وتدعم التشريعات البيئية البرامج الأكاديمية، من خلال ما يأتي:

أولاً- المساهمة في رصد وتحليل وابداء الرأي والتوعية في المسائل البيئية: يهدف قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل إلى حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي

²²- United Nations, Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, available at: <https://sdgs.un.org/2030agenda?A>

²³ - Jana Dlouhá, Laura Henderson, Dana Kapitulčinová, Clemens Mader, Sustainability-oriented higher education networks: Characteristics and achievements in the context of the UN DESD, Journal of Cleaner Production, Volume 172, 20 January 2018, Pages 4263-4276, available at: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0959652617316955>

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

والإقليمي في هذا المجال⁽²⁴⁾، وتُعدّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق شريك أساس في عمليات حماية وتحسين البيئة كافة، إذ أن ممثلاً عن الوزارة يكون عضواً دائماً في مجلس حماية وتحسين البيئة الذي نصت المادة (٣) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل على تشكيله.

ويدخل في نطاق اختصاص المجلس تقديم المشورة في الأمور البيئية المعروضة عليه، إبداء الرأي في الجوانب البيئية للخطط والمشاريع والبرامج الوطنية المعدة من الوزارات والجهات المعنية قبل إقرارها ومتابعة تنفيذها والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية في إعداد البرامج المحلية الخاصة بحماية الطبيعة ومتابعة تنفيذها وأبداء الرأي في العلاقات العربية والدولية المتعلقة بشؤون البيئة وإبداء الرأي في الخطة الوطنية وخطط الوزارات للطوارئ والكوارث البيئية، التنسيق بين نشاطات الوزارات والجهات المعنية بحماية البيئة وتقييم أعمالها وإبداء الرأي في التشريعات ذات العلاقة بالبيئة أو مشاريعها وتقييم أعمال مجالس حماية وتحسين البيئة في المحافظات، وأخيراً إبداء الرأي في التقرير السنوي لحالة البيئة في جمهورية العراق قبل رفعه إلى مجلس الوزراء⁽²⁵⁾. ويدخل في هذا الإطار إلزام الجامعات بتقديم الرأي في الجوانب البيئية للخطط والمشاريع والبرامج المعدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما تُساهم الجامعات في إعداد البرامج المحلية الخاصة بحماية البيئة، وتقوم بنشاطات لحماية البيئة وغيرها من الموضوعات التي يقوم مجلس حماية البيئة بإبداء الرأي فيها لاحقاً كما أسلفنا.

كما يدخل ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عضوية (اللجنة الوطنية للمواقع الطبيعية المحمية)⁽²⁶⁾ في وزارة البيئة، والتي تختص بجملة من المهام ومنها وضع الخطط اللازمة لإدارة المحميات الطبيعية والخطط العلمية في كيفية تنمية الموارد الحية في المحمية، وإعداد برامج للتوعية البيئية بأهمية المحافظة على المحميات الطبيعية لسكان المنطقة المجاورة أو المحيطة بالمحمية وعموم المواطنين وضرورة المشاركة في حمايتها وإدارتها وتطويرها.

كما تنص المادة (٣/سادساً) من قانون وزارة الموارد المائية رقم (50) لسنة 2008 على "تنسيق خطط وزارة الموارد المائية مع الجهات التخطيطية والقطاعات المستهلكة للمياه بما ينسجم مع التنمية

24 - المادة (١) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

25 - المادة (٦/أولاً) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

26 - المادة (٢/أولاً) من نظام المحميات الطبيعية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

المستدامة في العراق وللقطاعات كافة"، وتتص الفقرة (ثامناً) من نفس المادة على "التوعية الشعبية بأهمية المحافظة على الثروة المائية واستثمارها بالشكل الأمثل وصيانتها من التلوث وتوسيع قاعدة المساهمة الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني في نشاطات الوزارة". ولما كانت الجامعات من القطاعات المستهلكة للمياه فهي من ثم معنية بعملية التنسيق من جهة، ومن جهة أخرى فإن دورها في التوعية الشعبية في هذا الإطار مما لا يقبل الشك.

ثانياً- دعم الأبحاث البيئية وتشجيع البرامج الأكاديمية التي تركز على الدراسات البيئية أو التغير المناخي: أن التكامل بين مؤسسات التعليم العالي المتمثل بالجامعات والتنمية امراً حتماً من خلال كونها رافد رئيس في توليد المهارات والمعارف والايفاء بمتطلبات المجتمع، فالتعليم للتنمية المستدامة اضحى اليوم رؤية مستقبلية ورسالة تنادي بها مؤسسات التعليم.

ولتحقيق الجامعة المستدامة لابد من خلق ثقافة مؤسسية للاستدامة من خلال تشجيع جميع الجامعات على الانخراط في التعليم والبحث وتشكيل السياسات وتبادل المعلومات بشأن السكان والبيئة والتحرك نحو الاستدامة العالمية، اشراك جميع أصحاب المصلحة وتشجيع مشاركة الحكومة والمؤسسات والصناعة في دعم البحوث متعددة التخصصات والتعليم وتشكيل السياسات وتبادل المعلومات في مجال التنمية المستدامة بيئياً. وتوسيع نطاق العمل مع المجتمع والمنظمات غير الحكومية للمساعدة في إيجاد حلول للمشاكل البيئية، وتوسيع الخدمة والتواصل على المستوى الوطني والدولي والعمل مع المنظمات الوطنية والدولية لتعزيز الجهود الجامعية العالمية نحو مستقبل مستدام. (27)

وتتص المادة (٥/٧) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ المعدل على أن تتولى دائرة البحث والتطوير في الوزارة وضع سياسات البحث العلمي في المؤسسات التعليمية ومتابعة تطبيق نتائجها مع قطاعات العمل المختلفة، وسياسة بحوث الدراسات العليا، وتطوير مناهج الدراسات الأولية والعليا، ونشاطات مراكز البحوث والجمعيات العلمية. كما عرفت المادة (٩) من نفس القانون الجامعة مبينة أهم واجباتها، إذ تقع عليها المسؤولية المباشرة في تحقيق الأهداف الواردة في القانون،

²⁷ - Association of university leaders for sustainable future, The Talloires Declaration 10-point Action plan, 1990, available at: <https://ulsf.org/talloires-declaration/>

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

وعليها أن تقوم بالدراسات والبحوث المستمرة في شتى جوانب المعرفة الإنسانية والدراسات المتصلة بالحالة العلمية وواقع الاحتياجات الجديدة التي تضمن المستويات العلمية الرفيعة لتناسب العصر ومتطلباته.

كما تنص المادة (٣/ ثامناً) من نظام المحميات الطبيعية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ على "والمساهمة في اعداد الدراسات والبحوث اللازمة لتنمية المحميات الطبيعية". (28)

ثالثاً- تطوير مناهج تدريسية متخصصة في الاستدامة: وإدخال مواد تعليمية تسلط الضوء على الاستدامة البيئية، مثل مناهج حول الطاقة المتجددة، إدارة الموارد، والتغير المناخي. والتعاون من أجل مناهج متعددة التخصصات وذلك بجمع أعضاء هيئة التدريس والإداريين في الجامعة مع العاملين في مجال البيئة لتطوير مناهج متعددة التخصصات للمناهج الدراسية ومبادرات البحث والعمليات وأنشطة التوعية التي تدعم مستقبلاً مستدام بيئياً.

ومن امثلة ذلك ما جاء في قانون حماية وتحسين البيئة المعدل من إلزام الجهات المسؤولة عن التربية والتعليم بمراحله المختلفة بالعمل على إدخال المواد والعلوم البيئية في جميع المراحل الدراسية والعمل على إنشاء وتطوير المعاهد المتخصصة في علوم البيئة لتخريج الملاكات المؤهلة للعمل البيئي بالتنسيق مع وزارة البيئة. (29)

وكذلك ما جاء في قانون مكافحة التدخين من ضرورة تضمين المناهج الدراسية والبرامج التعليمية والتربوية بمواد تُبين مجمل الأضرار المترتبة على التدخين وخطورته على المدخنين وغير المدخنين من جهة، واقامة البرامج التثقيفية وبرامج التوعية الدورية في المؤسسات التعليمية والتربوية عن اضرار التدخين في إطار خطة وطنية سنوية من جهة اخرى. (30)

28 - المادة (٣/ أولاً) من نظام المحميات الطبيعية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤.
29 - المادة (١٣/ أولاً) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.
30 - المادة (٣) من قانون مكافحة التدخين رقم ١٩ لسنة ٢٠١٢.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

ومن ثم يُمكن القول أن التشريعات البيئية يُمكن أن تُساهم في رفع تصنيف الجامعة عالمياً من خلال جعلها جامعة صديقة للبيئة، إذا ما استوفت معايير هذه التصنيفات التي تأخذ في اعتبارها المعايير البيئية في تقييم أداء الجامعات، مثل تصنيف الجامعات الخضراء (31). (UI Greenmetric)

ومن الجدير بالذكر حصول ثمان وسبعين جامعة عراقية على مراتب تنافسية إيجابية، إذ حققت جامعة بابل التسلسل (119) عالمياً ثم جامعات الأنبار (102) والمستقبل (163) والفرات الأوسط التقنية (178) وبغداد (234) وكربلاء (265) والبصرة (289) والكفيل (310) والتقنية الشمالية (371) والجامعة الإسلامية (392) وسومر (402) ووارث الأنبياء (435) والمستنصرية (485) وسواها من الجامعات الحكومية والأهلية العراقية (32).

المطلب الثاني: مسؤولية الجامعة بيئياً

إن تأثير الجامعات على التحول نحو الاستدامة في مجتمعاتنا أمر لا جدال فيه، خاصة وأن التنمية المستدامة مفهوم محدد بشكل كاف في مؤسسات التعليم العالي. وقد تبنت بعض الجامعات مبادئ التنمية المستدامة، منذ سبعينيات القرن العشرين، كما أسلفنا، ومع ذلك، لم يكن الأمر كذلك حتى بعد إعلان تالوار في عام 1990، إذ قام عدد كبير منها بإضفاء الطابع الرسمي على التزامها بالعمل لصالح التنمية المستدامة من خلال التوقيع على العديد من المعاهدات الأخرى.

إلا أن الأدلة تشير إلى أن حقيقة التوقيع على إعلانات مؤسسات التعليم العالي لا ترتبط بالضرورة بتحقيق تقدم حقيقي في مجالات النشاط "الداخلية" أو "الخارجية" (33)، ذلك إن التوقيع على إعلان أو تأييد مبادرة لا يضمن أن المؤسسات الموقعة تنفذ التنمية المستدامة داخل أنظمتها، بل ويُمكن أن يؤدي إلى اتهام

31 - هو تصنيف عالمي أطلقته جامعة إندونيسيا في عام 2010. يعتمد على مجموعة من المعايير التي تقيس جهود المؤسسات التعليمية في تحسين الأثر البيئي للحرم الجامعي. ويعتمد التصنيف على معايير رئيسة تهتم بقياس المؤشرات المتعلقة ببيئة العمل والبنية التحتية في الحرم الجامعي 15% والطاقة والتغير المناخي 21% وإدارة النفايات 18% والاستخدام الأمثل للمياه 10% والتعليم وبرامجها الأكاديمية والبحوث 18% ووسائل المواصلات والتنقل داخل الحرم الجامعي 18%.

32 - UI GreenMetric World University Rankings 2024, available at: <https://greenmetric.ui.ac.id/rankings/overall-rankings-2024>

33 - Jana Dlouhá, op.cit.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

مؤسسات التعليم العالي بـ "الغسل الأخضر"، إذا فشلت في تنفيذ التنمية المستدامة في جميع أنظمتها بعد التوقيع على إعلان أو مبادرة.

لذلك، يجب أن تكون مؤسسات التعليم العالي مسؤولة عن تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة في جميع أنحاء حرمها الجامعي، سواء وقعت على مبادرات بيئية أو انتمت إلى ميثاق بيئي أو غيره، ويجب مراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو تقييمها بشكل عام.⁽³⁴⁾

وسنحاول بيان ما تقدم في فرعين نبيين في الأول آليات إلزام الجامعات بالتنمية البيئية المستدامة، وثانيهما حظر الغسل الأخضر في الجامعات، وكما يأتي:

الفرع الأول: آليات إلزام الجامعات بالتنمية البيئية المستدامة

يُستخدم مبدأ الثواب والعقاب في القانون لتعزيز السلوك الإيجابي وردع السلوك السلبي. ويُشير هذا المبدأ إلى أمرين اثنين، أولهما تطبيق جزاءات على الأفعال غير القانونية لتحفيز الأفراد للامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات، وثانيهما أن يتضمن أيضاً مفهوم المكافآت لتعزيز التصرفات الجيدة. ولا جدال أن هذا المبدأ يُعدّ أساسياً لضمان النظام الاجتماعي ويشمل حقوق السلطة العامة في فرض العقوبات على المخالفين.

ولا يخرج موضوع استدامة الجامعات من نطاق هذا المبدأ، إذ أن عليها التزامات تشريعية عديدة، اقترتها التشريعات البيئية سالفه الذكر، وبالتالي ينتهج التشريع اسلوب الثواب والعقاب وعلى النحو الآتي:

أولاً- تقديم منح مالية للجامعات الملزمة بالمعايير البيئية: تُمنح مكافآت للجامعات الملزمة بالاستدامة البيئية بناءً على مجموعة من المعايير تشمل: التعليم والبحث العلمي، وكفاءة استهلاك الطاقة، وإدارة المياه والمخلفات، فقد أسلفنا أن هذه المعايير تهدف إلى دعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة في الأنشطة الجامعية وتشجيع الابتكار في هذا المجال.

³⁴ - Rodrigo Lozano et al, op.cit.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

ففي العراق لوزير البيئة منح الأشخاص الطبيعّية والمعنويّة (ومنها بطبيعة الحال الجامعات) من الذين يقومون بأعمال أو مشروعات من شأنها حماية البيئة وتحسينها مكافآت يحدد مقدارها وكيفية صرفها بتعليمات يصدرها وفقاً للقانون⁽³⁵⁾. خاصة وأن مجال البحث العلميّ في الجامعات أوسع من غيرها من الهيئات أو المؤسسات.

ثانياً- فرض غرامات على الجامعات المتقاعسة: تُفرض الغرامات على الجامعات غير المستدامة، كجزء من جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه الغرامات تهدف إلى تحفيز المؤسسات التعليميّة على الالتزام بالمعايير البيئيّة والمساهمة في الحياة المستدامة.

جاء الفصل الثامن من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ تحت عنوان (التعويض عن الأضرار)، إذ تُعد الجامعة مسؤولة عن إهمال أو تقصير أو بفعل من هم تحت رعايتها أو رقابتها أو سيطرتها من الأشخاص أو الأتباع أو مخالفتها القوانين والأنظمة والتعليمات ضرراً بالبيئة وتُلزم الجامعة بالتعويض وإزالة الضرر خلال مدة مناسبة وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل حدوث الضرر وذلك بوسائلها الخاصة وضمن المدة المحددة من وزارة البيئة وبالشروط الموضوعية منها⁽³⁶⁾.

وفي حالة إهمال الجامعة أو تقصيرها أو امتناعها عن القيام بما تقدم فلوزارة البيئة بعد إخطار الجامعة اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بإزالة الضرر والعودة على المسبب بجميع ما تكبدته لهذا الغرض مضافاً إليه النفقات الإداريّة مع الأخذ بنظر الاعتبار درجة خطورة المواد الملوثة بأنواعها، وتأثير التلوث على البيئة أنياً ومستقبلياً⁽³⁷⁾.

أما إذا كانت الجامعة مصدراً للتلوث، في معاملها أو مختبراتها أو حتى المستشفيات التعليميّة التابعة لها فأن لوزير البيئة انذارها لإزالة العامل الملوّث خلال (10) عشرة أيام من تاريخ التبليغ بالإنذار وفي حالة عدم الامتثال فلوزير إيقاف العمل أو غلق المختبر أو المعمل مؤقتاً مدة لا تزيد على (30) ثلاثين يوماً

35 - المادة (٣١) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.

36 - المادة (٣٢/أولاً) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

37 - المادة (٣٢/ثانياً) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

قابلة للتمديد حتى إزالة المخالفة⁽³⁸⁾، كما أن للوزير أو من يخوله ممن لا تقل وظيفته عن مدير عام فرض غرامة لا تقل عن (1000000) مليون دينار ولا تزيد على (10000000) عشرة مليون دينار تكرر شهرياً حتى إزالة المخالفة على كل من خالف أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والبيانات الصادرة بموجبه⁽³⁹⁾

الفرع الثاني: حظر الغسل الأخضر في الجامعات

إن التضليل البيئي ليس ظاهرة حديثة، فمنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين اكتسب المصطلح اعترافاً وقبولاً واسع النطاق لوصف ممارسة تقديم ادعاءات غير مبررة أو مبالغ فيها حول الاستدامة أو الصديقة للبيئة في محاولة لكسب حصة في السوق. وعلى الرغم من أن التضليل البيئي موجود منذ سنوات عديدة، إلا أن استخدامه تصاعد بشكل حاد في السنوات الأخيرة مع سعي الشركات إلى تلبية الطلب المتزايد من جانب المستهلكين على المنتجات والخدمات الأكثر خضرة.⁽⁴⁰⁾

من الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة نجد البعد البيئي الذي يُركز على حماية البيئة من الاستهلاك والاستنزاف والبعد الاجتماعي كحماية المستهلك، مع ضمان حقوق الأجيال القادمة، وبالنظر إلى تأثير الغسل الأخضر على التنمية المستدامة والبيئة، فقد تزايدت الإشارة إليه كأحد معوقات التنمية المستدامة.

ويشير هذا المصطلح إلى ازدواجية المعايير في المنظمات التي تتحدث عن "التنمية المستدامة" و"حماية البيئة" من خلال تسجيل ذلك حتى في أهدافها، في حين أن أنشطتها تعمل على زيادة العبء الذي تحمله البشرية لهذا الكوكب.⁽⁴¹⁾

وتعرّف منظمة الأمم المتحدة التضليل البيئي المعروف بـ "الغسل الأخضر"⁽⁴²⁾ على أنه ترويج بعض الأطراف، سواء شركات أو حكومات، لحلول أو إجراءات زائفة لمواجهة تغير المناخ لصرف الانتباه عن

38 - المادة (33/أولاً) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

39 - المادة (33/ثانياً) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

40 - Richard Dahl, Green Washing: Do You Know What You're Buying?, available at: <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC2898878/>

41 - خيرة بورزيق ومحمد حمداوي، الغسل الأخضر كممارسة لتضليل مطالبات الاستدامة ومسؤوليته الجزائرية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص ١٦٤.

42 - ويطلق عليه أيضا الغسيل الأخضر أو التمويه أو التضليل الأخضر.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

الإجراءات الملموسة والفعالة، وأن تعطي انطباعاً كاذباً أو مضللاً عن مسؤوليتها البيئية من خلال التسويق أو الإعلانات.

كما يعرف الغسل الأخضر بأنه "استراتيجية تتبناها المؤسسة من خلال التزامها بالترويج للقضايا البيئية دون أي أفعال لمعالجتها"⁽⁴³⁾، أو "هو فعل تضليل المستهلكين حول الممارسات البيئية للشركة أو الفوائد البيئية لمنتج أو خدمة ما".⁽⁴⁴⁾

وتعرف منظمة (Corp Watch) الغسل الأخضر بـ "سلوك تنتهجه الشركات الضارة من وجهة نظر اجتماعية أو بيئية، وفي محاولة للحفاظ على وتوسيع أسواقها تدعي أنها صديقة للبيئة وأنها رائدة في الكفاح من أجل القضاء على الفقر"⁽⁴⁵⁾. وحسب تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تُشير المعلومات المضللة حول المناخ إلى نشر معلومات غير دقيقة عن طبيعة التغير المناخي، والتي قد تنشأ عن خطأ بشري، بينما يكون التضليل المناخي مدفوعاً بنية متعمدة لنشر معلومات كاذبة وبغض النظر عن النية، وتكون لتلك المعلومات المضللة علمياً آثار سلبية على سياسة المناخ المحلية والعالمية.

أي إن ممارسة الغسل الأخضر هو عمل من أعمال نقل المعلومات إلى الجمهور الذي يُعدّ ظاهراً ومضموناً تحريف للوقائع والحقيقة من أجل أن تظهر الشركة اجتماعية و/أو مسؤولة بيئياً في أعين الجمهور المستهدف، وبتطبيق هذا المفهوم على الجامعات بالترادف مع التزام الجامعة بتوجيهات وزارة التعليم العالي البيئية والسعي نحو جودة التعليم قد تلجأ إلى الغسل الأخضر بادعاء حمايتها للبيئة من دون أي أفعال ونشاطات حقيقية تدعم ذلك.

⁴³ - F. Bowen, After Greenwashing: Symbolic Corporate Environmentalism and Society. London: Cambridge University Press, 2014, p. 21.

⁴⁴ - د. زكية مقري، التسويق الأخضر في مواجهة ظاهرة الغسل الأخضر، مقاربة لتبني التوجه البيئي، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 307.

⁴⁵ - هي منظمة تعمل على تعزيز الحقوق البيئية والاجتماعية وحقوق الإنسان على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، من خلال محاسبة الشركات متعددة الجنسيات على انتهاكاتها. كما تراقب هذه المنظمات الشركات من أجل رصد الانتهاكات البيئية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى الفساد والاحتيال لدعم العدالة العالمية.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

ويخلق الغسل الأخضر وهم الاستدامة البيئية، مما قد يُخلف عواقب اجتماعية وخيمة على فئات واسعة من الأشخاص، واستمرار التدهور البيئي من دون القيام بأعمال فعلية للحد منه، وبالتالي الحفاظ على نوعية الظروف المعيشية للأجيال المقبلة. (46)

وعموماً، إذا كان مصطلح الغسل الأخضر مصطلح تجاريّ بالنشأة، إلا أنه أصبح مصطلحاً يُستخدم الآن للإشارة إلى مجموعة واسعة من المؤسسات والهيئات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، بل وربما الوزارات الأخرى والهيئات الإدارية التابعة لها بعدها ملتزمة بحماية البيئة ضمناً، ومع ذلك وبغض النظر عن الإستراتيجية المستخدمة، فإن الهدف الرئيس من الغسل الأخضر هو إعطاء المواطنين وواضعي السياسات الانطباع بأن المؤسسة تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لإدارة بيئية.

ومن معايير الكشف عن الغسل الأخضر في الجامعات إذا ما كانت ميزانية البحث والتطوير موجهة بشكل كبير إلى الأنشطة غير المستدامة بدلاً من تنمية وتطوير أنشطة بيئية جديدة، كما أن الحديث المزدوج للجامعات الذي عادة تتقدم به للعامة على أنها ملتزمة بيئياً في حين أنها تخالف مختلف القوانين الهادفة لحماية البيئة يُعدّ غسلاً بيئياً. (47)

وختاماً فإن مخاطر الغسل الأخضر لا تتوقف عند تشويه سمعة المؤسسة بسبب انتهاجها لأسلوب التضليل، بل تذهب إلى أبعد من ذلك لأنها تُشجع المؤسسات الأخرى على انتهاج الأسلوب نفسه دون أن تفعل شيئاً حقيقياً من أجل البيئة، وبالتالي تراكم الادعاءات الخضراء مقابل بقائها في الصدارة (48)، سواء في التصنيفات أم بين نظيراتها من الجامعات، وهنا تسكب العبرات.

ولا يفوتنا التنويه أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون مع وزارة البيئة، أطلقت في كانون الأول ٢٠٢٤ الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في العراق (2024-).

⁴⁶ - Davis, J. «Ethics and Environmental Marketing». Journal of Business Ethics, 11:2, (1992), pp. 81-87.

⁴⁷ - مريم بن الشيخ، الغسل الأخضر كممارسة لتضليل الأثر السلبي على البيئة، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ١٨٦.

⁴⁸ - خيرة بورزيق ومحمد حمداوي، المرجع السابق، ص ١٦٢.

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

(2030) ⁽⁴⁹⁾. إذ تمثل هذه الاستراتيجية إنجازاً مهماً في جهود العراق لمعالجة التحديات البيئية وتتماشى مع أهداف التنمية الوطنية على مدى السنوات الست المقبلة، مما يضمن إعطاء الأولوية للاستدامة في صياغة السياسات والتشريعات وتنفيذ المبادرات الرئيسية.

الخاتمة

بعد الخوض في موضوع (التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات - صياغة المستقبل الذي نريده) توصلنا إلى بعض النتائج والمقترحات:

أولاً- النتائج:

1. أن الاستدامة في الجامعات ليست مجرد اتجاه، كما انها ليست خيار، بل هي ضرورة والتزام أخلاقي وقانوني، إذ تمتلك الجامعات فرصة فريدة ومسؤولية لدفع التغيير الإيجابي في المجتمع. من خلال دمج الاستدامة في التعليم والبحث وعمليات الحرم الجامعي ومشاركة المجتمع.
2. أن تحويل الجامعات إلى جامعات خضراء يتطلب تكاملاً بين السياسات التشريعية، والبنية التحتية، والثقافة المؤسسية، والشراكات المجتمعية، لتتمكن الجامعات من الاسهام بشكل كبير في مستقبل أكثر خضرة وأكثر استدامة للجميع.
3. هنالك عقبات امام استدامة الجامعات، أهمها مقاومة التغيير داخل المؤسسات الأكاديمية، ويمكن التغلب على هذه العقبة عبر تدريب القيادات الجامعية على أهمية التحول البيئي، ومن العقبات الأخرى نقص التمويل لتنفيذ المشاريع الخضراء.
4. يُمكن للتشريعات البيئية أن تكون أداة فاعلة لتحقيق التحول الاستدامي في الجامعات، بشرط أن تكون شاملة ومرنة وقابلة للقياس. لأن عدم وجود إطار تشريعي بيئي متكامل يحد من فاعلية مبادرات

⁴⁹ - للمزيد ينظر تفاصيل الخبر على الموقع الإلكتروني: <https://iraq.un.org/ar/6>

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

الاستدامة الجامعية، على ألا يقتصر دور هذه التشريعات على الالتزام القانوني فحسب، بل يمتد لتعزيز الابتكار وبناء مجتمع واع بيئياً.

ثانياً - المقترحات:

1. على المشرع تحسين الكفاءة البيئية من خلال وضع التشريعات الجديدة أو تعديل القائم منها، ووضع إطار بيئي متكامل وإلزام الجامعات بتقديم تقارير سنوية عن الوضع البيئي فيها، والنص على تشكيل لجان مراقبة مستقلة لتقييم التزام الجامعات، مما يساهم في الحد من الآثار البيئية السلبية.
2. على المشرع إدراج الاستدامة في شروط الاعتماد الأكاديمي، فالاستدامة البيئية إلزام بحماية الكوكب والأجيال القادمة والمجتمع الأوسع والذي يجب أن تتقبله الجامعات بكل إخلاص.
3. على الجامعات الدخول في تحالفات من أجل مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الاستدامة وتبادل الخبرات وصياغة السياسات المشتركة. وبالتالي، قد تكون هذه التحالفات آلية مهمة للتغيير المستدام في التعليم العالي.
4. على الجامعات تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتمويل المشاريع الخضراء.
5. على الجامعات زيادة التوعية والتدريب البيئي لتحقيق الاستدامة من خلال إنشاء برامج تعليمية وتدريبية للتوعية البيئية للعاملين والطلاب، وأن تكون هذه البرامج حقيقية قائمة على معلومات دقيقة هدفها حماية البيئة فعلاً، وليس مجرد تقارير فارغة من المحتوى ليقال أنها تلتزم شروط الاستدامة (الغسل البيئي)، أو لمجرد أن تحقق معايير ضمان الجودة.

المصادر**أولاً- المصادر العربية:**

التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

1. خيرة بورزيق ومحمد حمداوي، الغسل الأخضر كممارسة لتضليل مطالبات الاستدامة ومسؤوليته الجزائية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠٢٠.
2. رواء محمد عثمان صبيح، الجامعات الخضراء ببعض الدول الأجنبية وعلاقتها بالتنمية المستدامة وإمكان الاستفادة منها في الجامعات المصرية، مجلة كلية التربية جامعة المنوفية، المجلد ٣٧، العدد ١، ٢٠٢٢.
3. د. زكية مقري، التسويق الأخضر في مواجهة ظاهرة الغسل الأخضر، مقارنة لتبني التوجه البيئي، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر ٢٠١١.
4. مايكل باربر وكيثلين دونيلي وسعد رضوي، انهيار جليدي قادم- التعليم العالي والثورة المقبلة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم والبحث العلمي، مارس ٢٠١٣.
5. مريم بن الشيخ، الغسل الأخضر كممارسة لتضليل الأثر السلبي على البيئة، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٢.
6. هدى معوض عبد الفتاح، جامعة الفيوم جامعة خضراء داعمة للبحث العلمي المستدام، مجلة كلية التربية جامعة سوهاج، الجزء ٩١، ٢٠٢١.
7. الموقع الرسمي لوزارة البيئة العراقية: <https://moen.gov.iq/en/News28>

ثانياً - التشريعات:

1. قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ المعدل.



التشريعات البيئية كمدخل لتحقيق الاستدامة في الجامعات صياغة المستقبل الذي نريده

2. قانون حماية وتحسين البيئة في العراق رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ المعدل.
3. قانون مكافحة التدخين رقم ١٩ لسنة ٢٠١٢.
4. نظام المحميات الطبيعية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤.
5. تعليمات إدارة النفايات الخطرة رقم (٣) لسنة ٢٠١٥.

ثالثاً - المصادر الأجنبية:

1. Rodrigo Lozano et al, A review of commitment and implementation of sustainable development in higher education: results from a worldwide survey, , Journal of Cleaner Production, Volume 108, Part A, 1 December 2015.
2. F. Bowen, After Greenwashing: Symbolic Corporate Environmentalism and Society. London: Cambridge University Press, 2014.
3. Jasmin Godemann, Jan Bebbington, Christian Herzig, Jeremy Moon, Higher education and sustainable development: Exploring possibilities for organisational change, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Volume 27 Issue 2, 2014.
4. UIGWURN, Green Metric World University Ranking, Innovation, Impacts and Future Direction of Sustainable Universities, Universities Indonesia, 2023.
5. Davis, J. «Ethics and Environmental Marketing». Journal of Business Ethics, 11:2, (1992).
6. United Nations, Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, available at: <https://sdgs.un.org/2030agenda?A>
7. Jana Dlouhá, Laura Henderson, Dana Kapitulčinová, Clemens Mader, Sustainability-oriented higher education networks: Characteristics and achievements in the context of the UN DESD, Journal of Cleaner Production, Volume 172, 20 January 2018, Pages 4263-4276, available at: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0959652617316955>
8. Association of university leaders for sustainable future, The Talloires Declaration 10-point Action plan, 1990, available at: <https://ulsf.org/talloires-declaration/>



9. UI GreenMetric World University Rankings 2024, available at:
<https://greenmetric.ui.ac.id/rankings/overall-rankings-2024>
10. Richard Dahl, Green Washing: Do You Know What You're Buying?,
available at: <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC2898878/>